

١ - المأمورون المثبتون بالشهر :

من كامل الراتب مدة الثلاثة أشهر الأولى ونصف الراتب مدة الثلاثة أشهر اللاحقة وبعد انقضاء هاتين المديتين يعتبر المأمور مأذونا بلا راتب .

٢ - المأمورون المثبتون والمساعدون ذوو الأجور اليومية أو بالساعة :

من كامل الراتب مدة شهر واحد ، ونصف الراتب مدة شهر آخر وبعد انقضاء هاتين المديتين يعتبر المأمور مأذونا بلا راتب .

٣ - المأمورون الموقتون من جميع الفئات الذين تجاوزت مدة خدمتهم ستة أشهر :

(أ) إذا كانوا من فئة المستخدمين :

من كامل الراتب مدة شهر واحد ، ونصف الراتب مدة شهر آخر ثم ما تبقى الى السنة أشهر مأذونا بلا راتب .

(ب) إذا كانوا من فئة الفعلة :

من كامل الراتب مدة خمسة عشرة يوما ، ونصف الراتب مدة خمسة عشرة أخرى ثم ما تبقى الى السنة أشهر مأذونا بلا راتب .

يطلق مفعول هذه الفوائد عند ما يكون الممرض أو الجرح فاشتا عن ارتكاب المريض أو الجرح مخالفة للانظمة أو لتعاليم الطبيب أو الممرض من أخفاء الموظف عن طبيب الخط الحديدى المجازى عند انتسابه للخدمة .

وبهذه الحالات يسقط حق الممرض أو الجرحى من تناول رواتبهم أو أجورهم طيلة مدة انقطاعهم عن العمل كما وأنه لا يحق لهم استئناف عملهم إلا بقرار صادر عن المديرية العامة ، بعد استشارة طبابة الإدارة . لا يمكن أيضا لأى موظف أو مستخدم أو عامل تجاوز غيابه /٩٠/ يوما بسبب مرض أو جرح أن يعود إلى عمله دون إذن خاص من طبيب الخط المجازى .

مادة ٢ - يضاف إلى نهاية الفقرة الثالثة من المادة ١٨ من نظام ماورى الخط الحديدى المجازى رقم ١١٣ تاريخ ٣١ آب ١٩٣٩ العيارة التالية :

كما يمكن إجراء تثبيت في أول كل ربع من أرباع السنة لمن عمل على خدمته خمس سنين من تاريخ استئذانه أو كانت المديرية العامة ترى ضرورة تثبيته .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويحمل به من تاريخ نشره ما

مد براءة الجمهورية في ٩ ربدان سنة ١٣٧٨ (١٨ مارس سنة ١٩٥٩)

قصر :

مادة ١ - عين السيد/ الدكتور محمد حسن الجمل عضوا متديبا لمجلس إدارة شركة الشرق للتأمين .

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

مد براءة الجمهورية في ٨ رمضان سنة ١٣٧٨ (١٧ مارس سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٤٩٦ لسنة ١٩٥٩

بشان تعديل بعض أحكام نظام موظفى ومستخدمى الخط الحديدى المجازى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١ لسنة ١٩٥٨ بإدخال بعض التعديلات على التشريعات القائمة فى إقليمى مصر وسورية ؛

وعلى المادة الخامسة من قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٨ ؛

وعلى المادتين السابعة والعاشره من القانون رقم ٣١٦ تاريخ ١٢ آيار سنة ١٩٤٧ ؛

وعلى قرارات مجلس إدارة الخط الحديدى المجازى رقم ١٨١٧ ، ١٨٦٩ ، ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ تاريخ ٥ و ٣ و ٢١ آيار و ٩ جزيان لعام ١٩٥٨ ؛

قصر :

مادة ١ - ظنى المادة ١٤ من نظام ماورى الخط الحديدى المجازى رقم ١١٣ تاريخ ٣١ آب ١٩٣٩ ويستعاض عنها بالنص التالى :

المادة ١٤ - التغييب بسبب مرض أو جرح غير الأمراض المسببة عن المهنة أو عن طرأه أثناء العمل ، حاله حاله